

Distr.: General
8 December 2010
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٤ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي

تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي

مذكرة من الأمين العام

بناء على الطلب الذي تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين، يتشرف الأمين العام بأن يحيل هذا التقرير الذي أعده المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية في فرنسا. ويستعرض التقرير المبادرات الأساسية التي اتخذتها فرنسا لتطبيق توصيات اللجنة التي ترأسها جوزيف ستيجلتز، وتشارك في عضويتها أمارتيا سين كمستشارة وجان - بول فيتوسي كمنسق، بعد مرور عام واحد من نشر تقرير اللجنة. ويصف التقرير المشاريع الأساسية للإحصاءات المنجزة والمنشورات الصادرة، وأثرها على الصعيد الدولي. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

* E/CN.3/2011/1



تقرير المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية

أولاً - توصيات لجنة ستيغلتز

ألف - ولاية اللجنة

١ - أنشئت اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، المسماة "لجنة ستيغلتز"، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بمبادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية. وقد تمثلت ولايتها في تبيان حدود الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، واستعراض المعلومات التكميلية التي قد تكون ضرورية لإعطاء صورة أوضح، ومناقشة عرضها بالطريقة الأنسب والتأكد من جدوى أدوات القياس المقترحة. وقدمت اللجنة تقريرها^(١) في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

باء - الدروس الأساسية المستقاة من التقرير

٢ - لا يتوقف الرفاه على توفر موارد اقتصادية وحسب، كالدخل مثلاً، بل يتوقف كذلك على الخصائص غير الاقتصادية لحياة الأشخاص: أي ما يقومون به وما يستطيعون القيام به، وتقييمهم لحياقتهم، وبيئتهم الطبيعية. وتتوقف استدامة مستويات الرفاه على قدرتنا على نقل الرصيد الرأسمالي الأساسي لحياتنا (الرأسمال الطبيعي والمادي والإنساني والاجتماعي) للأجيال القادمة. وبذلك يكون مهما التمييز بين تقييم الرفاه الحالي وتقييم استدامته، أي قدرته على الاستمرار عبر الزمن. وانقسمت اللجنة إلى ثلاثة أفرقة عاملة بغية تنظيم أعمالها. فكرس الفريق الأول جهوده لدراسة الأسئلة التقليدية المتعلقة بقياس الناتج المحلي الإجمالي، ودرس الفريق الثاني نوعية الحياة، في حين تناول عمل الفريق الثالث مسألة الاستدامة. وصاغت الأفرقة العاملة توصيات تخص كل واحد من هذه المجالات.

جيم - صياغة اثنتي عشرة توصية بشأن النظام الإحصائي

٣ - يدعو هذا التقرير المعلمة من خلال توصياته الاثنتي عشرة، إلى إصلاح مجال الإحصاءات العامة، الفرنسية منها والدولية، بشكل مستدام. ومنذ نشره، وضعت فرنسا برنامج عمل واسع. ويتعلق محور العمل الأول بالأنشطة المزمع القيام بها على المدى القصير، بالاستفادة من المعلومات المتوفرة بالفعل، من منظور جديد. ويُستعرض ذلك في الفرع الثاني - ألف من هذا التقرير. أما المحور الثاني، فيتعلق بالأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها على

(١) انظر www.stiglitz-sen-fitoussi.fr.

المدى المتوسط وتتطلب ابتكارات إحصائية (الفرع ثانيا - باء) أو ملاءمة الاستقصاءات لإنتاج بيانات جديدة (الفرع ثانيا - جيم). وأخيرا، يتعلق المحور الثالث بتعزيز هذا التقرير والأعمال اللازم القيام بها لتطبيقه دوليا (الفرع ثالثا).

ثانيا - تطبيق توصيات التقرير في فرنسا

ألف - إبراز "منظور الأسرة المعيشية" في الحسابات القومية

٤ - تُذكر اللجنة بأن الناتج المحلي الإجمالي يعد معطى أساسيا لقياس النشاط الاقتصادي لكنه غير كاف لقياس الرفاه الاقتصادي. وبالتالي فهي تدعو الإحصائيين في إطار الحسابات القومية إلى التركيز أكثر على منظور الأسر المعيشية ومتغيرات حسابها التي تعكس بشكل أفضل متغيرات الإنتاج، والمكونات النقدية لرفاه الأسر المعيشية (التوصيات ١ و ٢ و ٣).

٥ - ومنذ نشر التقرير، أخذت هذه التوصية بعين الاعتبار من قبل المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية في مجمل منشوراته المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي. وعلاوة على الإحصاءات الخاصة بالدخل التصرفي للأسر المعيشية وللاستهلاك، أُبرز دور الدخل التصرفي المعدل والاستهلاك الفعلي الذي يشمل النفقات التي يمولها المجتمع من قبيل نفقات الصحة والتعليم^(٢) وأعطيت كذلك مكانة أكبر لوصف ثروة الأسر المعيشية في النشرة المتعلقة بحساب ثروة الأمة^(٣).

٦ - ويبين ملف ورد في منشور "L'économie française" (الاقتصاد الفرنسي)^(٤) كيف أن مجرد تغيير في المنظور (نهج الإنتاج مقابل نهج الدخل) يغير المقارنات الدولية. ومن حيث نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، تصنف البلدان الأوروبية الرئيسية واليابان في مستوى يقل بحوالي ٢٥ في المائة عن المستوى المسجل في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بصافي الدخل التصرفي، الذي يشمل الدخل التي تحصل عليه الأسر المعيشية المقيمة فعليا وكذا المصروفات العامة الموجهة للأسر المعيشية (التعليم والصحة وما إلى ذلك)، تصنف

(٢) G. Houriez, V. Passeron et A. Perret « Les comptes de la Nation en 2009 : une récession sans précédent depuis l'après-guerre », Insee première (IP) n° 1294, mai 2010; Georges Consalès, "En 2009 la consommation des ménages résiste malgré la récession", IP n° 1301, juin 2010

(٣) Nathalie Couleaud et Frédéric Delamarre, "Le patrimoine économique national en 2009", IP no 1305, juillet 2010

(٤) D. Blanchet, M. Clerc M. Gaini, «Les préconisations du rapport Stiglitz-Sen-Fitoussi: quelques illustrations», Insee Références, L'économie française, édition 2010

فرنسا في مستوى يفوق درجة ألمانيا وإيطاليا واليابان وفي نفس درجة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

باء - ابتكارات إحصائية

١ - قياس أوجه التفاوت بين الأسر المعيشية والحسابات القومية

٧ - منذ عام ٢٠٠٧، انخرط المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية في أعمال رائدة، على الصعيد العالمي، لإلقاء الضوء على الأسئلة المرتبطة بالتفاوت بين تطور القدرة الشرائية التراكمية والقدرة الشرائية للأسر المعيشية. وتماشى هذه الأعمال تماما مع منظور توصيات لجنة ستيلغنز التي تطمح إلى مقارنة إحصاءات الرفاه وتوصي بإعطاء اهتمام أكبر لأهمية توزيع الدخل والاستهلاك والثروات (التوصية رقم ٤).

٨ - ويتميز حساب الأسر المعيشية المنشور في سياق الحسابات القومية بتوفير بيانات عن الدخل والاستهلاك والادخار بالنسبة لمحمل الأسر المعيشية، بشكل جامع قدر الإمكان، وذلك في إطار متسق يسمح بإجراء المقارنات الدولية. وحيث إن هذا الحساب يتم بشكل تراكمي، فإنه يمكن من إدراك وضعية الأسرة المعيشية "المتوسطة"، دون أن يعطي أي معلومات بشأن أوجه التباين بين الأسر. وبالتوازي مع نشر الحسابات، تمكن الاستقصاءات التي يجريها المعهد في صفوف الأسر المعيشية من جمع بيانات فردية حول الدخل والاستهلاك تسمح بقياس أوجه التفاوت بين الأشخاص. غير أن هذه الاستقصاءات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج عامة تحيد عن الأطر الكبرى للاقتصاد الكلي. وهي تتضمن كذلك قدرا من عدم اليقين لأنها استقصاءات بالعينة وقد تتأثر بنوعية الردود التي تقدمها الأسر المستقصاة.

٩ - إن هدف هذه الأعمال هو إثراء إحصاءات الاقتصاد الكلي بمؤشرات فردية أكثر ولكنها تظل متسقة مع الإطار العام. وللحصول على هذه النتائج، تمثل العمل في "مقارنة" نتائج خمس استقصاءات كبرى أجريت في صفوف الأسر المعيشية مع بيانات الحسابات القومية. ومكنت المعلومات التي وفرتها الاستقصاءات من "توزيع" كتلة الدخل والاستهلاك التي تتضمنها الإحصاءات المحاسبية القومية حسب مختلف المعايير الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمجال الرفاه. والمعايير المعتمدة هي: مستوى المعيشة، ومكونات الأسرة المعيشية، والعمر، والفئة الاجتماعية والمهنية لرب الأسرة.

١٠ - وجاءت النتائج الأولى على درجة بالغة من الأهمية^(٥). فهي تشير، على سبيل المثال، إلى أن معدل ادخار الفرنسيين، الذي يبلغ نسبة ١٧ في المائة من الدخل التصرفي، يعادل في الحقيقة معدل ادخار بنسبة الصفر، إن لم يكن سلبيا، بالنسبة لـ ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية الأكثر فقرا، في حين أن ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية الأكثر غنى لها معدل ادخار يقارب ٣٥ في المائة. وفيما يتعلق بالرفاه، تحظى الأسر المعيشية الأكثر غنى بإمكانيات أكبر، مما يسمح لها بتحسين مستوى معيشتها واستقلاليتها في الاختيار. ويلقي هذا العمل الضوء كذلك على أثر التحويلات الخاصة فيما بين الأسر المعيشية وكذلك فيما بين الأجيال جزئيا. فالشباب الذين هم الأكثر فقرا ولهم حاجات كبيرة يكونون تلقائيا في وضعية ادخار سلبية. غير أن هذه الوضعية تُعدّها التحويلات الخاصة، بعد أن تتم التحويلات فيما بين الأجيال.

١١ - ومن بين الابتكارات البارزة التي أتاحتها هذه الأعمال التجريبية هناك اعتبار للتحويلات العينية التي ترتبط بمجانبة التعليم العام والتعويضات عن المرض^(٦). ويضعف الدخل التصرفي لنسبة ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية الأكثر فقرا بعد اعتبار هذه التحويلات الاجتماعية العينية، مما يقلص الفرق من ٥ إلى ٣ بين دخل ٢٠ في المائة من الأسر الأكثر غنى ودخل ٢٠ في المائة من الأسر الأكثر فقرا. وتدلل هذه النتيجة على الدور الهام الذي تؤديه سياسات إعادة التوزيع بالنسبة للدخل الأقل ارتفاعا.

١٢ - وستستمر هذه الأعمال التي أفضت إلى منشورات أولى صدرت في ٢٠٠٩. ويتوقع أن يُضاف إليها في عام ٢٠١١ البعد الاجتماعي والاقتصادي الحضري والريفي وأن يُوسَّع التحليل ليشمل الثروة (التوصية رقم ٣)، وسيدرس في عام ٢٠١٢ تطور دخل مختلف فئات الأسر المعيشية خلال فترة عشر سنوات. ويعمل المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية على تعزيز هذه الأعمال في إطار دولي. وستنشئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريقا خاصا معنيا بهذه المسألة في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وهذه الأعمال الإحصائية، التي تهتم بمنظور الأسر المعيشية، وتحلل في الوقت نفسه استهلاك الأسر وادخارها وثروتها في إطار الحسابات القومية المتسق، تأتي متطابقة مع توصيات اللجنة.

(٥) M. Fassau, V. Bellamy et E. Raynaud, «Les inégalités entre ménages dans les comptes nationaux», IP n° 1265, novembre 2009.

(٦) Sylvie Le Laidier, «Les transferts en nature atténuent les inégalités de revenu», IP n° 1264, novembre 2009.

٢ - وضع مؤشرات ذات مقاييس موضوعية لنوعية الحياة

١٣ - من التوصيات الهامة التي أصدرتها اللجنة بهدف قياس الرفاه وضع مؤشرات لنوعية الحياة في كل بعد من أبعادها، تكون قادرة أيضا على توفير تقييمات شاملة وعامة لأوجه التفاوت (التوصيات ٦ و ٧ و ٨).

١٤ - وقد وضع المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية مقاييس موضوعية لنوعية الحياة لا تنحصر في الأوجه المادية أو النقدية البحتة^(٧)، بل تأخذ في الاعتبار أيضا ظروف العمل، ودرجة الاندماج في المجتمع^(٨)، والصحة والتعليم، وانعدام الأمن الاقتصادي (كالبطالة على سبيل المثال) والبدني، مما يعطي نظرة شاملة عن أوجه التفاوت. وتتوافق معظم هذه الأبعاد وتوصيات لجنة ستيفليتز. وتستند هذه الأعمال إلى البيانات التي تتيحها العديد من الدراسات الاستقصائية القائمة، مثل الآلية الإحصائية بشأن أنواع الدخل وظروف المعيشة، أو الدراسة الاستقصائية بشأن البيئة المعيشية والأمن. وسيتمكن إثراء الدراسات الاستقصائية في المستقبل من تعميق التحليل.

١٥ - ويقوم كل بعد من أبعاد نوعية الحياة على نموذج محدد انطلاقا من قائمة مؤشرات ثنائية أساسية. فالفرد لا يحقق مستوى معيشيا معينا من حيث بعد من أبعاد المعيشة إذا كان واقعا تحت تأثير عدد من الصعاب (يُقاس كل منها بمؤشر أساسي) يتجاوز عتبة محددة بطريقة اعتباطية. وتُحسب المؤشرات المختلفة على المستوى الفردي، الأمر الذي يسمح بالتوصل إلى مؤشرات لنوعية الحياة لجميع الفئات الاجتماعية الممكنة. ثم يُحدد المؤشر الكلي للبعد المقصود من أبعاد المعيشة باعتباره يتشكل من نسبة الأفراد الذين يقعون دون العتبة المحددة لهذا البعد. ويتيح رسم بياني شبكي عرضا تركيبيا لموقع أي فئة من السكان مقارنة مع باقي السكان.

١٦ - وتبين هذه الأعمال^(٩)، على سبيل المثال، أن ٢٥ في المائة ممن لديهم أضعف مستوى معيشي هم أكثر عرضة لأن يواجهوا صعوبات في كل بعد من أبعاد نوعية الحياة. فهم يواجهون ظروفًا معيشية مادية أكثر قسوة من التي يواجهها باقي السكان، وتكون ظروفهم الصحية أكثر تدهورا ومستويات تعليمهم أكثر تدنيا. وتكون لديهم أيضا ظروف عمل

(٧) انظر: "Objective indicator of quality of life"، Insee، تقرير أعد للمؤتمر السادس والتسعين لمجلس المديرين العامين للمعاهد الإحصائية الوطنية، صوفيا، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ "Une mesure de la qualité de vie"، France, portrait social, édition 2010..

(٨) Insee، "Qu'est-ce que le capital social؟"، France, portrait social, édition 2010

(٩) انظر: "Une mesure de la qualité de vie"، Insee.

أكثر قسوة، ومستويات أضعف من الأمن الاقتصادي والبدني، ويكون تفاعلهم مع الآخرين بدرجات أقل، ويكونون أكثر انزواءً وبعداً عن الحياة العامة. وبالمثل، يبدو أن الآثار المتصلة بالعمر تختلف تبعاً للأبعاد المعنية. فالأصغرون سناً يكونون في موقع أفضل من حيث أبعاد الصحة والتعليم والتفاعل الاجتماعي، بينما الأكبرون سناً غالباً ما يعانون بدرجة أقل من الصعاب المالية ويكونون أكثر مشاركة في الحياة العامة. وتبين هذه الأعمال أيضاً^(١٠) أن تناول ظاهرة الفقر من حيث الاعتبارات "النقدية" ومن حيث اعتبارات "الظروف المعيشية" أمران لا يجتمعان بصورة كاملة، إذ إن الظروف المعيشية لا تتبع على نحو مباشر أو دائم مستوى الدخل.

١٧ - وتكون لظروف السكن آثار اجتماعية هامة، ولا سيما على تربية الأطفال. ولذلك توصي اللجنة بإيلاء السكن أهمية خاصة. وقد نشر المعهد الوطني في أواخر عام ٢٠١٠ دراسة عن أوجه التفاوت بين الأسر من حيث تكلفة السكن^(١١) ودراسة أخرى عن ظروف السكن الهامشية (تنشر أواخر عام ٢٠١٠).

٣ - حساب الوقع الكربوني الذي يُعزى إلى الطلب المحلي النهائي

١٨ - من التوصيات الهامة الواردة في التقرير التمييز بين تقييم الرفاه الحالي وتقييم إمكانات استدامته، أي قدرته على الاستمرار عبر الزمن. وترى اللجنة أن محاولة وضع مؤشر واحد لإمكانات الاستدامة أمر غير واقعي. ولذلك فهي تقترح مؤشراً نقدياً وحيداً يركز على الأبعاد غير البيئية للتراث، مع بعض المؤشرات المادية المختارة بعناية لوصف حالة البيئة وتطورها. وتتفق مؤشرات التنمية المستدامة الخمسة عشرة^(١٢) التي اختيرت لرصد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع هذه التوصيات، إذ تشمل مجموعة مؤشرات مادية تتعلق بالجوانب البيئية (التوصيتان ١١ و ١٢).

١٩ - وهناك عدد محدود من المؤشرات الأساسية التي تحظى بالأولوية. فالناتج المحلي الإجمالي يصبح مؤشراً للسياق الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب نصيب الفرد من الدخل القومي الصافي. ويُؤخذ البعد الاجتماعي في الاعتبار على نحو أفضل لدى العمل بمؤشرات تتعلق بإدماج الشباب في سوق العمل أو مغادرة المنظومة المدرسية مبكراً.

(١٠) مس الفقر من حيث الظروف المعيشية أكثر من شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. حلقة دراسية عن أوجه التفاوت، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(١١) انظر: Insee, "Les inégalités des ménages face au cout du logement", édition 2010

(١٢) انظر: Insee, Repères: Les indicateurs de la stratégie nationale de développement durable, édition 2010

٢٠ - وبشأن موضوع تغير المناخ، فإن الوجود الكربوني الذي يُعزى إلى الطلب المحلي النهائي هو الذي يُعتد به^(١٣). وهذا المؤشر الذي نادى به تقرير ستيغليتز، بدلا من الوجود البيئي^(١٤)، فكرة مبتكرة استدعت تطورات جديدة. فهو لا يقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تولدها أنشطة الشركات على الأراضي الوطنية، بل يقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إنتاج البضائع التي تستهلكها الأسر بغض النظر عن مكان إنتاجها. ففي سياق عولمة الاقتصاد، يُعد هذا مؤشرا ضروريا لتقييم الأثر العالمي للاستهلاك في أي بلد من البلدان على المشاع العالمي المتمثل في المناخ. وحين تُعزى الانبعاثات الناجمة عن الإنتاج المحلي إلى الطلب النهائي فإن ذلك يقتضي أخذ جدول المدخلات والمخرجات من الحسابات القومية مقرونا بحسابات بيئية (بكميات مادية) موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية (منهجية "مصنوفة المحاسبة الوطنية التي تتضمن الحسابات البيئية" للحسابات البيئية). وفي هذه الحالة، وبعد أخذ مجمل المبادلات الخارجية في الحسبان، يصل الوجود الكربوني بسبب الطلب النهائي لكل مواطن فرنسي إلى ٩ أطنان سنويا، في حين أن متوسط الانبعاثات بسبب الأنشطة الإنتاجية على الأراضي الفرنسية هو ٦,٧ أطنان للشخص الواحد.

٢١ - وتذهب هذه الأعمال إلى أبعد من حساب متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل أسرة. إذ إنها، وتماشيا مع التوصيات الواردة في التقرير، تُعنى أيضا بالانبعاثات على اختلافها وفقا للحالات التي تنفرد بها الأسر. ويمكن التوصل إلى هذه النتائج بالجمع بين البيانات المتعلقة بنمط استهلاك الأسر حسب فئاتها (انظر الفرع ألف-١) والبيانات المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب أنماط الاستهلاك الكبرى. والملاحظ^(١٥) أن ٢٠ في المائة من أغنى الأسر تسبب من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ما يعادل مرتين ونصف المرة ما يسببه ٢٠ في المائة من أشد الأسر فقرا. غير أنه بالنظر إلى اختلاف محتويات سلال الاستهلاك، فإن الحمولة من ثاني أكسيد الكربون لكل يورو يتم إنفاقه هي أضعف في المتوسط لدى أسرة ميسورة منها لدى الأسرة المتواضعة الحال.

٢٢ - ومن المقرر توسيع طريقة حساب الوجود الكربوني لتشمل تقدير الوجود على المياه في فرنسا اعتبارا من بداية عام ٢٠١١، ثم لتشمل تقييم الملوثات الأخرى.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) انظر: Insee, "Une expertise de l'empreinte écologique", étude et document no 16, janvier 2010.

(١٥) انظر: F. Lenglart, C. Lesieur et J. L. Pasquier, "Les émissions de CO2 du circuit économique", Insee

.Référence, L'économie française, édition 2010

جيم - إنتاج بيانات جديدة

١ - نحو فهم أفضل لأوجه التفاوت

٢٣ - تلبية لتوصيات اللجنة الداعية إلى إيلاء أهمية أكبر لتحليل حالة توزيع الدخل والاستهلاك والثروات (التوصية رقم ٤)، ركزت عدة أعمال نشرت في عام ٢٠١٠ على تحليل أوجه التفاوت في الدخل انطلاقاً من الدراسات الاستقصائية القائمة، من قبيل الإيرادات الضريبية والاجتماعية^(١٦) أو البيانات الضريبية^(١٧). وركز أحد تلك المنشورات على تحليل أصناف الدخل المرتفع جداً، وركز آخر على تطور مستويات المعيشة. وهكذا تبين أن المستوى المعيشي لأشد الأسر فقراً وأكثر الأسر غنى شهد بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧ اتجاهاً نحو التحسن على نحو أسرع مما لوحظ لدى الفئات المتوسطة. وهذه النتيجة توضح العلاقة بين ما يرد في الإحصاءات وما تشعر به الطبقة المتوسطة من انحدار نحو الفقر.

٢٤ - وللمضي إلى حد أبعد في تحليل أصناف الدخل المرتفع، والتوصل إلى وضع مؤشرات لأوجه التفاوت في المستوى المعيشي محلياً، على صعيد المحافظات والبلديات، بل وحتى على صعيد الأحياء، من المقرر تعزيز آليات الرصد بحلول عام ٢٠١٣ من خلال العمل على تكوين ملف يحتوي على الإيرادات الضريبية والاجتماعية لكل أسرة مقيمة في فرنسا.

٢٥ - وتشكل الثروة مصدراً من مصادر التفاوت بين الأسر، وهي أكثر أهمية من الدخل، وقد أولتها اللجنة اهتماماً خاصاً. ولذلك فقد شهدت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالثروة في فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تطوراً ملحوظاً، إذ شملت عينة واسعة جداً من الأسر التي تملك ثروة كبيرة وأضافت أسئلة عن الثروة المهنية والثروة غير المادية، أي كل ما له صلة بـ "رأس المال الاجتماعي"، أي بجوانب العلاقات الاجتماعية (العلاقات الأسرية، والأنشطة الجموعية، والمشاركة في النقاشات المجتمعية) أو الجوانب الرمزية (حيازة التحف الفنية أو الممتلكات الفاخرة). وستُنشر النتائج الأولى المتعلقة بأوجه التفاوت من حيث الثروة ونسبة امتلاك أصول الثروة بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٢٦ - وأخيراً، ستُعزز آلية الإحاطة بظاهرة السكن غير اللائق الذي يمثل عاملاً هاماً في وجود أوجه التفاوت وتدني نوعية الحياة. وستمكن هذه الآلية من الحصول عبر فترات منتظمة على لمحة عامة عن ظروف السكن الهامشية. وستجرى دراسة استقصائية جديدة عن

(١٦) انظر: J. Pujol et M. Tomasini, "Les inégalités de niveaux de vie entre 1996 et 2007", IP no 1266, novembre 2009.

(١٧) انظر: J. Solard, "Les très hauts revenus: des différences de plus en plus marquées entre 2004 et 2007", Insee Référence, Les revenus et le patrimoine des ménages, édition 2010.

ظروف المتشردين في أوائل عام ٢٠١٢، وستؤام بروتوكولات تعداد من لا مأوى لهم مع الدراسة الاستقصائية المذكورة. وسيتم إغناء الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالسكن المقرر إجراؤها عام ٢٠١٢، بالمقارنة مع سابقتها، بأسئلة عن الحرمان من السكن والإيواء لدى الغير، إضافة إلى إغنائها بوحدة عن كفاءة المباني السكنية من حيث الاعتبارات الحرارية. وستمكن الدراسة من تحسين الإحاطة بالمسائل المتعلقة بكل من نوعية الحياة وأنماط الاستهلاك المستدامة.

٢ - قياس الشعور الذاتي بالرفاهية

٢٧ - توصي لجنة ستيجليتز بقياس نوعية الحياة من الناحية الموضوعية، بالإضافة إلى الشعور الذاتي بالرفاهية. ولإلقاء الضوء على هاتين المسألتين، تم إغناء عدة دراسات استقصائية يجريها المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، وخصوصا العملية الإحصائية للموارد والظروف المعيشية والدراسة الاستقصائية عن توزيع الوقت لدى الأسر.

٢٨ - ففي الدراسة الأولى، يطلب من المشاركين منذ عام ٢٠١٠ إبداء تقييمهم الذاتي لحياتهم بشكل عام ولبعض جوانبها المحددة (الترفيه، والعلاقات مع الأقارب، والسكن، والعمل، والصحة). وسُرسِل استبيان تكميلي إلى بعض الأسر التي شملتها الدراسة في عام ٢٠١٠ لتعميق محددات الشعور بالرفاهية. وفي الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتوزيع الوقت في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تمسك كل أسرة من الأسر المشمولة بالدراسة كراسة لمدة ٢٤ ساعة (٤٨ ساعة خلال عطلة نهاية الأسبوع) وتسجل فيها على رأس كل عشر دقائق الأنشطة التي تزاو لها. وقد طُلب من ألف أسرة شملتهم الدراسة تدوين نوعية الوقت الذي قُضي في كل نشاط من أنشطتها خلال اليوم. ومن المتوقع أن تكون النتائج الأولى لهاتين الدراستين متاحة في وقت لاحق من عام ٢٠١١، ومن المتوقع نشرها أيضا.

٢٩ - وستُنشر في عام ٢٠١١ أيضا نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتوزيع الوقت. وستوفر هذه النتائج العناصر اللازمة التي ستمكن من احتساب الأنشطة المنزلية للأسر من أجل الإحاطة على نحو أشمل بالنتائج المحلي الإجمالي وتوسيع نطاق مؤشرات الدخل لتشمل الأنشطة غير القابلة للتسويق (التوصية رقم ٥). ومن المقرر إصدار منشور في هذه الصدد عام ٢٠١٢.

ثالثاً - مشاركة فرنسا في التطورات على الصعيد الدولي

٣٠ - إلى جانب إعداد الإحصاءات الوطنية، يضطلع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية كذلك بدور محفز على الصعيد الدولي مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي للتعريف بتوصيات التقرير وتنفيذها.

ألف - مجموعة الرعاية الأوروبية

٣١ - لقد أحرز تقدم على الصعيد الأوروبي خاصة. ويتولى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الإشراف على مجموعة "رعاية" تقدم في إطاره ١٥ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المقترحات لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وقد قدم تقرير مرحلي في ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى اجتماع مديري معاهد الإحصاء الوطنية، ومن المقرر أن يقدم التقرير النهائي في تموز/يوليه ٢٠١١. وتعمل مجموعة الرعاية في سياق صعب وتحدها طموحات إحصائية كبيرة في إطار قيود الميزانية. وقد تختلف الأولويات باختلاف البلدان مثل قياس الرفاه الشخصي الذي يرى بعضهم أنه لا يزال يندرج في نطاق البحث.

٣٢ - ولأسباب عملية، تتألف مجموعة الرعاية من أربع فرق عمل. تتناول الفرقة الأولى المسائل ذات الصلة بمنظور الأسر المعيشية والتفاوت في الدخل والاستهلاك والثروة؛ وتعنى الفرقة الثانية بمسائل الاستدامة؛ وتهتم الفرقة الثالثة بالجوانب المتعددة الأبعاد لنوعية المعيشة. وأخيراً، تبحث الفرقة الرابعة في الإطار المفاهيمي والقضايا الشاملة.

٣٣ - وبصورة أكثر تحديداً، تبحث الفرقة الأولى في بيانات المحاسبة الوطنية التي ينبغي تسليط الضوء عليها لقياس رفاه الأسر المعيشية على نحو أفضل: دخل الأسر المعيشية مع الخدمات العينية المجانية التي تقدمها الدولة أم بدونها، والاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الفعلي. وتدرس هذه الفرقة، انطلاقاً من التجربة الفرنسية، الدراسات الاستقصائية اللازمة لتصنيف حساب الأسر المعيشية حسب فئة الأسرة المعيشية وإعداد بيانات بشأن توزيع الدخل والاستهلاك. وتبحث الفرقة أيضاً في الموقع الذي يتعين تحديده للحسابات المتعلقة بممتلكات الأسر المعيشية في إطار برامج نقل الإحصاءات الأوروبية (النظام الأوروبي للحسابات) والحاجة إلى توسيع نطاق مقاييس الدخل ليشمل الأنشطة غير التجارية كالاستحمام والأعمال المنزلية. أما فرقة العمل المعنية بالاستدامة فتبحث في مسائل إدماج الحسابات البيئية في الحسابات القومية، وفي العلاقة بين الحسابات القومية وحسابات الطاقة، وفي مراجعة السجل المتكامل لمؤشرات التنمية المستدامة مع تعزيز الشق البيئي. وتتولى فرقة

العمل المعنية بنوعية الحياة اقتراح مؤشرات موضوعية لنوعية الحياة على أساس الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والبيانات الإدارية ذات الصلة، على أن تقوم بتجميع مختلف الأبعاد، وتقييم أوجه التفاوت في الأحوال المعيشية، وأخيرا قياس الرفاه الذاتي.

باء - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣٤ - يتعاون المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية أيضا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تعمل، خارج نطاق أوروبا، على عرض التقرير في بلدان أمريكا الشمالية، إنما كذلك في اليابان وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا، إلخ. وتستصدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، كتابا بعنوان "قياس التقدم والرفاه" يتضمن البيانات التي نشرت عن هذا الموضوع. وتعتزم المنظمة أيضا التدقيق في حسابات البيئة، وقياس مخزونات الأسهم البشري والأصول غير الملموسة، ووضع مؤشرات قصيرة الأجل للأحوال المعيشية في ما يتعلق بالموارد الاقتصادية. وسيتم إنشاء فرقة عمل دولية بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٠ لتصنيف حساب الأسر المعيشية حسب الفئة، استنادا إلى الأعمال التي أنجزت بالفعل في فرنسا وتحديد إطار مفاهيمي يربط بين دخل الأسر المعيشية وإنفاقها وثروتها على المستوى الفردي. وتستلزم جميع هذه الأعمال قيادة فعالة وتنسيقا قويا، لا سيما في ما يتعلق بأوجه التأزر التي يتعين إقامتها مع مجموعة الرعاية الأوروبية.

٣٥ - وأخيرا، يعمل المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بنشاط عموما من أجل الاستجابة لمختلف الطلبات الدولية للتعريف بالتقرير والأعمال قيد التنفيذ بالفعل. ومنذ صدور هذا التقرير، وضع المعهد خطة اتصال للتعريف بتوصيات اللجنة وبالأشطة التي تضطلع بها دائرة الإحصاء العامة لوضعها موضع التنفيذ. وقد خصصت لهذه المسائل صفحة على الموقع الإلكتروني للمعهد تتضمن حصيلة الأعمال المنجزة وجدول الأعمال المقبل^(١٨).

٣٦ - وتبدي بلدان أخرى اهتمامها بهذه المبادرات، ولا سيما البرازيل التي وجهت الدعوة إلى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من أجل عرض أنشطة مجموعة الرعاية أثناء الاجتماع الختامي للمشروع الإحصائي المشترك بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المخروط الجنوبي. وتعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيزا معلوماتيا لتبادل الرأي (يحمل اسم "Wikiprogress") بين جميع الشركاء والأطراف الفاعلة المشاركة في المشروع العالمي المعني بقياس تقدم المجتمعات.

(١٨) www.insee.fr/fr/publications-et-services/default.asp?page=dossiers_web/stiglitz/performance_eco.htm

المرفق

توصيات تقرير ستيفليتز

التوصية رقم ١: تقييم الرفاه المادي بالرجوع إلى الدخل والاستهلاك عوضاً عن الإنتاج.

التوصية رقم ٢: التشديد على منظور الأسر المعيشية.

التوصية رقم ٣: مراعاة الممتلكات وكذلك الدخل والاستهلاك.

التوصية رقم ٤: إيلاء المزيد من الأهمية لتوزيع الدخل والاستهلاك والثروات.

التوصية رقم ٥: توسيع نطاق مؤشرات الدخل بحيث يشمل الأنشطة غير التجارية.

التوصية رقم ٦: ترتبط نوعية الحياة بالظروف الموضوعية التي يعيش فيها الأشخاص و"إمكانياتهم" (القدرات الدينامية). ويتعين تحسين مقاييس الصحة والتعليم والأنشطة الشخصية والظروف البيئية. فضلاً عن ذلك، يتعين أن تبذل جهود خاصة لتصميم أدوات قوية وموثوقة وتطبيقها من أجل قياس العلاقات الاجتماعية والمشاركة في الحياة السياسية، وانعدام الأمن، أي مجموعة العناصر التي يمكن التدليل على أنها تشكل مؤشراً جيداً على رضئ شعور الأشخاص بأحوالهم المعيشية.

التوصية رقم ٧: ينبغي أن توفر مؤشرات نوعية الحياة، بجميع أبعادها، تقييماً مفصلاً وشاملاً لأوجه عدم المساواة.

التوصية رقم ٨: يتعين وضع دراسات استقصائية لتقييم العلاقات بين مختلف جوانب نوعية حياة كل فرد، ويتعين استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها لتحديد السياسات في مختلف المجالات.

التوصية رقم ٩: ينبغي أن توفر معاهد الإحصاء المعلومات اللازمة لتجميع مختلف الأبعاد المتعلقة بنوعية الحياة، بما يتيح تكوين المؤشرات المختلفة.

التوصية رقم ١٠: تقدم مقاييس الرفاه، الموضوعية منها والذاتية، معلومات أساسية عن نوعية الحياة. وينبغي أن تدمج معاهد الإحصاء في دراساتها الاستقصائية المسائل الرامية إلى معرفة تقييم كل شخص لحياته وتجاربه وأولوياته.

التوصية رقم ١١: يستلزم تقييم الاستدامة مجموعة محددة جيداً من المؤشرات. ويتعين أن تكون السمة المميزة لعناصر هذا السجل المتكامل القدرة على أن يتم تأويلها كأشكال متنوعة لبعض "المخزونات" الكامنة. ويدخل المؤشر النقدي للاستدامة في هذا السجل

المتكامل؛ غير أنه ينبغي أن يبقى متمحورا بصفة أساسية، في ضوء المعلومات المتوافرة، حول الجوانب الاقتصادية للاستدامة.

التوصية رقم ١٢: تستحق الجوانب البيئية للاستدامة متابعة مستقلة تقوم على مجموعة من المؤشرات المادية المختارة بعناية. ومن الضروري، بشكل خاص، أن يشير أحدها بوضوح إلى مدى اقترابنا من مستويات خطيرة من إلحاق الضرر بالبيئة (نظرا إلى تغير المناخ أو استنفاد الموارد السمكية على سبيل المثال).